مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

تربية مدنية
UCCE

Konrad Adenauer Stiftung

مدخل إلى دراسة

الاحتياجات التدريبية

للأحزاب السياسية في الأردن

عبد الحي الحباشنة

مدخل إلى دراسة

الاحتياجات التدريبية

للأحزاب السياسية في الأردن

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014م

حقوق النشر
مركز القدس للدراسات السياسية

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/5/2366)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنيّة أو أي جهة حكوميّة أخرى.

ISBN 978-9957-427-33-7 **(ردمك)**

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز القدس للدراسات السياسية ورأي مؤسسة كونراد أديناور والاتحاد الأوروبي

مدخل إلى دراسة

الاحتياجات التدريبية

للأحزاب السياسية في الأردن

عبد الحي الحباشنة

فهرس المحتويات

- **مقدمة** 5
- **المحور الأول:** العلاقات الحزبية الداخلية 9
- **المحور الثاني:** المنظومة التشريعية والقانونية المتعلقة بالعمل العام..... 21
- **المحور الثالث:** العلاقات الحزبية المدنية 29

مدخل إلى دراسة

الاحتياجات التدريبية

للأحزاب السياسية في الأردن

عبد الحي الحباشنة•

مقدمة

تعد الأحزاب السياسية في النظم الحديثة العنصر الأهم والأبرز في بناء مكونات النظام الديمقراطي، فهي بما تقوم به من عمليات التعبئة والتحريك وبلورة الوعي السياسي، تعد العنوان الأبرز لمفهوم التشاركية في صنع القرار والتي تمثل الركن الأساسي في معايير تقييم الأنظمة السياسية الحديثة.

لقد عرف الأردن العمل الحزبي منذ بواكير التأسيس، إلا أن هذا العمل عُطّل بفعل الأحكام العرفية التي بقيت سارية حتى العام 1992. وبقيت الأحـزاب محظورة في مجملها طيلة هـذا الفترة، إلا أنها كانت

• باحث في الشؤون السياسية.

موجودة وتمارس النشاط السرّي من خلال المنظمات المدنيّة والنقابات المهنيّة ما أتيح لها ذلك وتحت عناوين منوعة، خاصة الأحـزاب ذات الطبيعة الأيديولوجية كالأحزاب القومية واليسارية، إلا أن هذا الحظر لم يَطُلْ جمعية الإخوان المسلمين التي بقيت في إطار المشروعية القانونية حتى بوجود وسريان الأحكام العرفية.

وبصدور قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، شُرّع العمل الحزبي العلني، وأجريت انتخابات برلمانية بموجب قانون انتخاب مؤقت؛ إلا أن الأحزاب السياسية لم تتمكن حينها من امتلاك قدرة حقيقية وفاعلة لدخول جاد إلى مُعترك العمل السياسي وتحديداً الوصول إلى البرلمان، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين والتي استطاعت الحصول على 22 مقعداً في البرلمان في انتخابات العام 1989، ووصول بعض القوميين واليساريين عن طريق قواعدهم المحليـــة وليس بناءً على تمثيـلهم لأحزابهم، وبما لا يتجاوز الأربعة مقاعد. ولعل مرد ذلك في معظم الدراسات والتحليلات يعود إلى سيطرة الذهنية الأمنية والإرث العرفي السابق الذي حد من إقبال الناس على العمل الحزبي، وإدراكهم لمدى أهمية العمل الحزبي المنظم، كذلك عدم قدرة الأحزاب السياسية على الوصول إلى المواطنين ببرامج وأطروحات تجلب انتباههم أو تعبر عن طموحاتهم وآرائهم، مما ساهم في تقليل فرص انجذاب الشريحة العظمى من المجتمع إلـى الأحـزاب السياسية والعمل الحزبي المنظم فيها. وهناك أسباب ذاتية وموضوعية عديدة لهذه الحالة من العزوف الشعبي عن العمل الحزبي تتسع لدراسات مستقلة، إلا أن الإشارة هنا للتأكيد على أن حالة العزوف هذه مستمرة حتى الآن، ويمكن رصدها واستجلاء معالمها بوضوح على الرغم من مرور ما

يقارب ربع قرن على العمل الحزبي العلني المحمي بموجب قوانين صادرة عن السلطة التشريعية. وهو ما يستدعي دائماً العمل على تطوير بنية هذه الأحزاب ومحاولة تفعيل مكوناتها بما يحقق قدرة أفضل لديها في الوصول إلى الناس على أسس علمية مدروسة.

إن بناء المجتمع الديمقراطي يتطلب النظر بعمق إلى الأحزاب السياسية كوحدة أساسية للنهوض بالعملية الديمقراطية برمتها، وهذا يتطلب دراسة أوجه القصور ومناحي النقص الذي يعتري سلوك الأحزاب ومكوناتها ذاتها ضمن إطار وجودها السياسي والاجتماعي العام، وهو الأمر الذي ستحاول هذه الدراسة التصدي له بشكل يفضي مباشرة إلى معرفة الموضوعات والحاجات والمهارات الضرورية التي يتوجب على الحزب السياسي امتلاكها وتطويرها في خضم حركته داخل تكويناته الداخلية وحركته ضمن المجتمع العام، وبما يحقق الهدف المرجو من ذلك، وهو بناء أحزاب فاعلة وقادرة على التأثير بكفاءة، وبما يفضي إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة تكون الأحزاب فيها الوحدة السياسية الرئيسية في المجتمع وتنميته على كل الصعد.

تبنى هذه الدراسة على **ثلاثة محاور** رئيسة. يتضمن **الأول** منها العلاقات الحزبية الداخلية؛ و**المحور الثاني** سيتناول وعي المنظومة التشريعية والقانونية المتعلقة بالعمل العام؛ أما **المحور الثالث** فسيتناول العلاقات الحزبية المدنية، التي تتضمن علاقات الحزب بكل المؤسسات المدنية والنقابية والرسمية في كل ما يخص بناء وتطوير هذه العلاقات نحو تحقيق توازن جدي بين الأطروحات التنظيرية للأحزاب السياسية،

وبين ما يجب أن تمتلكه من مهارات ضرورية لبناء هذه العلاقات على أسس مفيدة وقابلة للتطبيق.

ومن الجدير الإشارة في هذه التوطئة الموجزة إلى أن هذه الدراسة تنصب أساساً على الاحتياجات التدريبية للأحزاب السياسية. لذا تم تجنب الإسهاب في الحديث عن الأُطر النظرية والفلسفية الأيدولوجية، إلا عندما يكون ذلك ضرورياً، حيث انصبت الدراسة مباشرة في محاولة قراءة المفاهيم الأساسية والمهارات والموضوعات التي يمكن التقاطها ضمن صيرورة الواقع في مسيرة الأحزاب السياسية وفعلها السياسي والاجتماعي والثقافي، من أجل محاولة اشتقاق برامج قادرة على تطوير هذه المفاهيم والمهارات وترسيخها، لتعميق الدور المهم الذي يجب أن تنهض به الأحزاب السياسية كأساس في العملية الديمقراطية وبناء الدولة على أساس ديمقراطي مدني حديث.

المحور الأول

العلاقات الحزبية الداخلية

يقصد بالعلاقات الداخلية الأنماط السلوكية التي تسود داخل الحزب نفسه ومنظومة العلائق بين مكوناته الداخلية من قيادات وأعضاء وهيكل تنظيمي للحزب وأنظمة داخلية تحكم سيره. ويتضمن هذا المحور جملة من المفاهيم تتضمن أهمية العمل الحزبي، والديمقراطية الداخلية، والتنظيم الحزبي، والسلوك الحزبي، والشفافية الداخلية، وآليات اتخاذ القرار، والعوائق التنظيمية، ودور الشباب والمرأة.

أهمية العمل الحزبي

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم عناصر النظام الديمقراطي من خلال دورها في بلورة الوعي السياسي وما يقوم به من عمليات التنظيم والتعبئة والتحريك في قضايا المجتمع كافة. وتُعد جزء هام من النسيج الوطني الاجتماعي، وتشكل البوتقة التي توجه تطلعات المجتمع ومكوناته في كافة مناحي الحياة، من خلال ما تطرح من برامج ورؤى. وقد عرف قانون الأحزاب السياسية الأردني الحزب بأنه (**كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون، بقصد المشاركة العامة وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية**) ويُظهر هذا التعريف تعدد أدوارها وأهمية دورها، وهو الأمر الذي يستتبع وعي هذه الأهمية لدى الحزب

ومنتسبيه ابتداءً. ويتطلب معرفة الإنسان الحزبي بمتطلبات هذا العمل وأهميته وطبيعة تصنيفات الأحزاب ومنطلقاتها، وكيفية التفريق بينها، وكيف يمكن تصنيفها بحسب الأيديولوجيا أو البرامج أو النخب المنخرطة فيها، ودرجة جماهيريتها، وهي مسألة تعاني منها الأحزاب الأردنية حاضراً؛ إذ لا يستحضر الكثير من المنتسبين للأحزاب هذه الأهمية، مما ينعكس أساساً على درجة تبنيهم لأطروحات أحزابهم وبرامجها بالحماسة والاقتناع والوعي اللازم لذلك.

إن إدراك دور الحزب في نشر الفكر الديمقراطي، وتدعيم ثقافة الحوار، وبرامج الحزب المتعلقة بتطوير أداء الدولة ومؤسساتها ودورها في طرح البدائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية، يشكل ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي. ولا بد من إدراك الحزبيين وهم حملة هذه الأفكار لأهميتها ودورها ليتسنى نقلها وترويجها داخل المجتمع، إذ يشكلون الناقل الحقيقي لمجمل هذه البرامج والأفكار. وهو الأمر الذي يزداد أهمية في الأردن كونها في بدايات مرحلة التحول الديمقراطي، حيث يضيف ذلك مسؤولية أكثر على الأحزاب السياسية ومنتسبيها في غمرة قيام الحزب بممارسة نشاطه والترويج لبرامجه وأفكاره داخل المجتمع. إن اكتساب الحزبيين لمعرفة أساسية حول نشأة الحزب ورسالته السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنماط الأحزاب وتشكيلاتها وأنواعها، والاطلاع على تجارب حزبية أخرى يعزز قدرة هذه الأحزاب على اختراق صفوف الجمهور المستهدف من المجتمع، ويزيد من فرص انتشار الحزب وكفاءة منتسبيه في أداء المهمات الحزبية والدور المنوط بهم باعتبارهم حملة رسالة الحزب وبرامجه.

الديمقراطية الداخلية

تعني الديمقراطية الداخلية مجموعة الإجراءات والوسائل المتبعة داخل الحزب لإشراك أعضائه في المداولات الحزبية الداخلية والمشاركة في صنع القرار داخل الحزب. وتبرز أهميتها من عدم إمكانية بناء دولة ديمقراطية بأحزاب غير ديمقراطية؛ لذا يصبح سلوكها الديمقراطي جزءاً من ضرورات البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة خاصةً، وإن أي نظام سياسي ديمقراطي قوي لا يمكن أن ينهض دون بناء حزبي ديمقراطي قوي. ولعل تعدد الآراء والأفكار داخل الحزب الواحد يشكل الأساس الموضوعي لوجود نهج ديمقراطي من عدمه داخل الحزب، وهو من أهم أسباب تطور العمل الحزبي ويزيد من اللحمة والتماسك الداخلي للحزب ويجنب اللجوء إلى استعمال الإرهاب الفكري بكل صوره.

تساهم الديمقراطية الداخلية في خلق فرص جدية لزيادة التأثير في الخيارات المقدمة من الأحزاب للجمهور، كما تفضي إلى انفتاح الأحزاب على الأفكار الجديدة والمفيدة وتقلل من الخلافات الجذرية الداخلية.

ويمكن تعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب من خلال جملة من الإجراءات والفعاليات والتي من أبرزها:

- الانتخابات الحزبية الداخلية والتي تؤدي إلى وصول قيادات معبرة عن توجهات المؤيدين، وتساهم في التخلص من النزعات وسطوة الفرد الواحد أو القائد الأوحد.
- مساهمة الأعضاء في اختيار مرشحي الحزب للانتخابات العامة سواءً الانتخابات البرلمانية أو البلدية والمحلية.
- تداول المواقع القيادية واختيار قادة الحزب بالانتخاب المباشر.

- وجود آليات تشاركية تساهم في تدعيم دور القاعدة الحزبية الواسعة في تحديد المواقف السياسية للحزب.
- وجود منهج نظامي بالمعنى القانوني للضوابط التي تحكم وصول الحزبيين إلى مواقع القيادة بأسلوب ديمقراطي قابل للتطبيق وللرقابة من قبل هيئات الحزب ومؤيديه على كل مستوياته التنظيمية.
- تعزيز دور الفروع الحزبية وعدم تركز الفعل الحزبي في المركز.
- اعتماد مبادئ المناصرة والتأييد في اتخاذ القرارات الحزبية مما يعزز من فرص القواعد الحزبية في التعبير الحر ومناصرة ما يعبر عنهم بشكل واسع ودقيق.

إن تعزيز الديمقراطية الداخلية للأحزاب ينعكس تلقائياً ليس على آليات عمل الحزب وبرامجه فقط، بل يتعداه إلى المجتمع كله من خلال تدعيمه لمصداقية الحزب ولقدرة أعضائه عن التعبير عن أنفسهم من خلال البرامج الحزبية المتبناة على أساس ديمقراطي بحماسة وكفاءة، وبشكل لا يقارن مع حالة الجمود والتراخي التي تجابه بها البرامج الحزبية المستندة أصلاً إلى الرأي الواحد والنظرة الواحدة المفتقدة أصلاً لأي مسلك ديمقراطي في إقرارها وتبنيها.

التنظيم الحزبي

يشكل التنظيم – وهو جملة الأدوات والهياكل والترابط والمواقع المكونة لجسد الحزب – العمود الفقري الذي يبنى عليه الحزب السياسي، حيث تبنى وتمر من خلاله وبواسطته كل سياسات الحزب ومواقفه الأيديولوجية والتنظيرية والسياسية، كما أنه يشكل حلقات الترابط المنضبطة بين مكونات الكيان السياسي الحزبي من القيادة والقواعد الحزبية والجماهير والمؤسسات الأخرى. وحيث يتميز العمل المنظم في أي مستوى اجتماعي

أو اقتصادي أو سياسي بأنه عمل مدروس محدد المعالم والسمات وواضح الهدف، ويملك رؤية لخطوات ومراحل العمل ورؤية نقدية، فإن للتنظيم في بنية أي كيان سياسي (الحزب) عناصر وأهداف ومهام لا بد أن يقوم بها إذا ما أريد لهذا الحزب الديمومة والتطور والتأثير ترد تباعاً على النحو التالي:

- **عناصر تأثير التنظيم:**

1- القاعدة الحزبية وهي مجموع الأفراد المنتسبين للحزب.

2- القيادة العليا وهي أعلى سلطة داخل الحزب وتتعدد تسمياتها. وهي التي تمثل الحزب وتقر سياساته وترسم برامجه وخططه في وضعها النهائي وتشرف على أموال الحزب ومصروفاته.

3- الجماهير أو المجتمع أو المواطنين أو النخب. وهي القاعدة العريضة التي يستهدفها الحزب ببرامجه وأفكاره سعياً للحصول على تأييدها ومؤازرتها.

4- الأحزاب الأخرى والنقابات والمؤسسات المدنية بكافة أشكالها والحكومات.

- **أهداف التنظيم:** يهدف التنظيم في الحزب السياسي إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من أبرزها:

1- تنظيم وتوجيه العلاقات في الهياكل العمودية والأفقية للحزب.

2- التربية السلوكية والمعرفية، حيث يعمد التنظيم إلى تطوير بنية أفراده على الصعيد السلوكي والمعرفي والتثقيف السياسي وإثراء الجوانب السياسية لدى كوادره ومنتسبيه.

3- الانتشار الجماهيري، وهو من أهم الأهداف التي يبنى التنظيم على أساسها، إذ أن الغاية الأهم بالنسبة لأي كيان سياسي إثبات حضوره في الساحة التي يعمل فيها.

4- تحقيق مكاسب في صندوق الاقتراع، وهو هدف يسعى إليه الحزب السياسي من خلال مشاركته في الانتخابات على المستويات كافة، وشكل من أشكال قياس نفوذ الحزب ودرجة شعبيته ونفوذه داخل المجتمع. وعادة ما تكرس الأحزاب السياسية طاقتها التنظيمية بكل زخمها حال وجود انتخابات عامة سواءً كانت برلمانية أم محلية.

- **مهام التنظيم الحزبي:** يضطلع التنظيم الحزبي بجملة من المهام من أبرزها:

1- تحديد النظام الداخلي والتعليمات الحزبية.

2- تنظيم العلاقات بين عناصر التنظيم المختلفة.

3- أحكام العلاقة بين دوائر التنظيم وتنسيقها.

4- ترشيح الأعضاء الحزبيين للمناصب الحكومية وغيرها من المواقع العامة.

5- تنظيم عمل مقرات الحزب.

6- السيطرة على حركة الأموال والتبرعات الواردة للحزب وآلية صرفها.

7- رسم السياسة العامة للحزب.

8- تطوير بنية المنتسبين المهارية والسياسية والثقافية ومتابعة شؤونهم العامة.

9- السيطرة على وحدة التوجهات الفكرية والسلوكية للأعضاء.

10- توفير البيانات الضرورية اللازمة لعمل الحزب سواءً في مواجهة الحكومة أو تعاملا مع مكونات المجتمع الأخرى.

- **أدوات التنظيم الحزبي:** يعمد أي تنظيم حزبي إلى أدوات يعمل على تحقيق أهدافه وقيامه بمهماته من خلالها. ومن أبرزها الأدوات الداخلية للتنظيم من اجتماعات ومداولات داخلية، واستخدام المنشورات والمطبوعات على اختلافها، وتنظيم الندوات والمؤتمرات واستغلال المناسبات العامة في نشر فكر الحزب وكسب التأييد، والسفرات والمخيمات واستخدام وسائل الدعاية والإعلان المختلفة سواءً المسموعة منها أو المرئية، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت ووسائل الاتصال الإلكتروني والهواتف الخلوية.

السلوك الحزبي

السلوك الحزبي هو مجموع الممارسات اليومية للحزبي، التي يمكن أن تجعل منه قدوة حسنة في الوعاء الاجتماعي الحاضن له وهو المجتمع. وإن الأحزاب السياسية التي تطمح إلى كسب حقيقي في أوساط المجتمع، لا بد أن تولي السلوكية الحزبية اهتماماً خاصاً لما لذلك من أهمية في قوة الحزب وثقة الناس به، والارتقاء بسلوك أعضائها ليشكلوا قدوة حسنة تمكنهم من العمل داخل المجتمع ويعزز من ثقة المجتمع بالحزب من خلال ثقته واحترامه لهم. وتكمن أهمية تطوير السلوك الحزبي في كونه معززاً رئيساً للصلة بين النظرية والتطبيق في العمل الحزبي ويشكل انعكاساً مباشراً لدرجة ثقة المجتمع بالحزب.

وحيث لا يمكن حصر الصفات السلوكية التي يمكن تعزيزها ضمن بناء شخصية الحزبي كونها تتعلق ببناء الإنسان ككل سواء كان حزبياً أم لا، إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض الصفات الأساسية التي تعزز دور الحزبي في المجتمع وتزيد من قدرته على طرح برامج وأفكار حزبه بثقة وسهولة وبدرجة تقبّل عالية. فالابتعاد عن النزعة الفردية في العمل وتجنّب

المصالح الفئوية الضيّقة وتكريس الجهد الكافي للصالح العام والمصداقية والتواضع في التعامل مع الأطياف الاجتماعية المختلفة والجدية في التعبير عن هموم وتطلعات المواطنين وتبني قضاياهم والابتعاد عن التعصب الحزبي الأعمى غير المنفتح على الأفكار والأطروحات الأخرى والاستعداد للتضحية بالوقت والجهد لأجل المصالح العامة، كلها سلوكيات تعزز وتصقل شخصية الحزبي في قيامه بعمله السياسي والاجتماعي من خلال انتمائه الحزبي؛ وهي غالباً سلوكيات تحتاج إلى تدريب وصقل، ولا بد للأحزاب خاصة الناشئة منها من تعزيزها والعمل بجهد حقيقي على تطويرها.

الشفافية الداخلية

وهي جملة المبادئ والأسس المعتمدة من قبل الحزب لتقييم درجة التزامه بالمعايير العامة للسلوك السوي على صعيد المنظمة الحزبية.

ومن أهم معايير الشفافية التي يمكن من خلالها معرفة وقياس درجة الشفافية الداخلية للحزب:

- وجود نصوص قانونية في النظام الداخلي تتبنى اعتماد معايير الشفافية.
- وجود محددات مقررة سلفاً ومحددة كضوابط للإنفاق المالي.
- وضوح مصادر الدعم والتمويل للحزب.
- حرية الوصول إلى المعلومة لمنتسبي ومستويات الحزب كافةً.
- تحديد سقف الحملات الانتخابية.
- التصريح بمكاسب الحزبيين في المواقع العامة.
- تشريعات معلنة وواضحة تحكم العمل الحزبي.
- وجود هيئة رقابة داخلية في الحزب وتعزيز المساءلة الداخلية.

- تعزيز الرقابة المجتمعية وتطوير الالتزام بمدونة سلوك للأحزاب السياسية.
- شفافية التقارير والقوائم المالية للحزب.
- اعتماد مبدأ الفرص المتكافئة داخل الحزب.

إن تحقيق الشفافية الداخلية في الحزب السياسي يفضي إلى مجموعة نتائج مهمة على صعيد الحزب وأدائه، من أبرزها:

- يمنع اعتماد مبادئ الشفافية الداخلية من الاستئثار بالسلطة الداخلية للحزب من خلال وجود رقابة فاعلة ومعايير محددة سلفاً.
- تحمي الشفافية الأحزاب السياسية من الترهل نتيجة فقدان الثقة الداخلية.
- يمنع اعتماد الشفافية التعدي على أموال الحزب وممتلكاته.
- تحسن الشفافية من أداء الحزب على الصعيد الاجتماعي، وتزيد ثقة المجتمع به.

إن تعزيز معايير الشفافية الداخلية للحزب تشكل عنواناً مهماً لكل مسيرة العمل داخل الحزب، ودالة هامة لقياس مدى تقدم الحزب واحترامه للقيم التي جاء لتعزيزها والبرامج التي يتبناها وهي معايير بحاجة في أحزابنا الأردنية دون استثناء إلى المزيد من التركيز وفرص التطوير حيث أنها معايير لصيقة أساساً بخلق المجتمع الديمقراطي من خلال الحزب الديمقراطي، وكلما زادت الشفافية وأدوات الرقابة الداخلية تعززت الديمقراطية داخل الحزب وبانعكاس مباشر داخل المجتمع برمته.

اتخاذ القرار الحزبي

آليات اتخاذ القرار الحزبي هي مجموعة الوسائل التي يعتمدها الحزب في اتخاذ قراراته كافة، سواء فيما يتعلق بشؤونه الداخلية أو بتحديد أسماء مرشحيه للانتخابات أو باختيار أعضائه في الحكومة، أو في علاقاته ومواقفه من الأحداث والقضايا المختلفة.

وتكمن أهمية التعرف إلى آليات اتخاذ القرار في معرفة درجة مركزية الحزب أو تشاركيته، من خلال معرفة مدى مساهمة أكبر عدد ممكن من الشرائح الحزبية في اتخاذ القرار، وهو مقياس يدلل على انتهاج الحزب لآليات ووسائل ديمقراطية في اتخاذ القرار من عدمه. وتعزز ديمقراطية اتخاذ القرار داخل الحزب من خلال اعتماد الحوار أساساً لاتخاذ القرارات، وإعطاء فروع الحزب استقلالية نسبية تساهم في رفع حجم المشاركة في اتخاذ القرار، وزيادة حجم التأثير الفعلي للقواعد الحزبية في صناعة القرارات الحزبية.

وحيث يُعدّ اتخاذ القرار داخل الحزب من أهم محركات عمل الحزب وانطلاق برامجه المختلفة، فإن عدداً من المعايير لا بد منها من أجل أن يكون هذا القرار صائباً ومدروساً ومعبراً عن تطلعات ورغبات وتوجهات القاعدة الحزبية، ومن أبرز هذه المعايير:

- درجة التشاركية في اتخاذ القرار.
- المؤسسية والابتعاد عن النزعات والرغبات الفردية.
- وجود ضوابط مكتوبة للاسترشاد عند اتخاذ القرار.
- سهولة الوصول إلى المعلومات مما يتيح اتخاذ قرار مبني على أسس صحيحة.
- الابتعاد عن الاستبداد والتسلط في اتخاذ القرار.
- اعتماد الضوابط الموضوعية في اتخاذ القرارات الحزبية.

التخطيط الاستراتيجي

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي ضروري لمعظم مجريات وآليات التغيير المرتبطة بالتنمية والعملية الديمقراطية والفعل السياسي كجزء مهم كونه آلية محورية لتسيير كل قضايا التنمية والمواطنة وبناء الديمقراطية. وعليه فإن الأحزاب السياسية كأدوات رئيسية للفعل السياسي مطالبة بإعداد تصورات استراتيجية تجيب عن المسائل الوطنية السياسية خاصة في شؤون الدولة وبنائها الاقتصادي والاجتماعي، والتنموي لأن هذه الرهانات لا يمكن تحقيقها إلا عبر إصلاحات جذرية مبنية على رؤية استراتيجية للمشهد السياسي والاقتصادي العام. وهي من المسائل الغائبة تماماً عن سلوكية الأحزاب الأردنية. ودون الدخول في تفاصيل ذلك، فإن مجموعة من الأسباب تقف دائماً وراء غياب الرؤية الاستراتيجية وإمكانات التخطيط الاستراتيجي داخل الحزب، أهمها:

- غياب وحدات التخطيط والتنظير الاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي، وبما يحقق التوازن بين البرامج التي تطرحها وتطلعات المواطن.
- عوامل الاستقطاب التقليدية داخل الأحزاب السياسية.
- غياب مدارس التكوين والإعداد الحزبي.
- سيادة البرامج الحزبية الموسمية، حيث أن المواطن ليس مجرد آلة انتخابية.
- ضعف استعمال الأحزاب للوسائل الحديثة في التواصل.
- غياب التقييم عن البرامج السياسية والاقتصادية المطروحة، خاصة البرامج الانتخابية التي يتبناها مرشحو الحزب السياسي.
- تسيد النظرة الأحادية الضيقة داخل الأحزاب مما يؤدي إلى ركود فكري.
- غياب آلية دائمة تحفظ ديمومة التواصل الجدي مع المجتمع ومؤسساته.

تمكين الشباب والمرأة

رغم كون الشباب والمرأة يشكلان أكثر من ثلثي المجتمع الأردني، إلا أن انخراط قطاعي الشباب والمرأة في العمل الحزبي يكاد يكون محدوداً إن لم نقل منعدماً، بالنظر إلى حجم الوجود الاجتماعي والسكاني لهذين القطاعين. وهما موضوعان مستقلان يقومان بأكثر من بحث. ويرد العنوان هنا للبحث فقط في آليات تطوير مشاركة الشباب والمرأة داخل الأحزاب وتفعيل دورهما في تطوير بنية العمل الحزبي بصورة عامة.

إن أسباباً اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة تحول دون انخراط الشباب والمرأة في العمل الحزبي كما ينبغي. لكن جملة من الإجراءات يمكن أن تساهم في تعزيز فرص الشباب والمرأة في الانخراط والعمل داخل الأحزاب بفاعلية وقدرة وحضور أكثر من حيث العدد والدور السياسي أيضاً. ويمكن إجمال أهمها كالآتي:

1- قيام الأحزاب السياسية بإنشاء منظمات خاصة بالشباب والمرأة داخل الحزب.
2- مراعاة خصوصية المرأة والشباب في العمل الحزبي وإعطاء مرونة أكثر لممارستهم الحزبية، وعدم إخضاعهم لمنهجية صارمة ترتبط بالسلوك التنظيمي الحاد فقط.
3- تخصيص جزء من ميزانية الأحزاب لنشاطات الشباب والمرأة.
4- إقامة ورش تدريبية على مستوى الأحزاب للمرأة الحزبية وللحزبيين الشباب لتنمية المهارات السياسية ومهارات التواصل لديهم.
5- انخراط الأحزاب السياسية في هموم ومشاكل المرأة والشباب على صعيد العمل والحياة ومتطلبات العيش المتعددة والقضايا المطلبية الخاصة بهم وتثبيتها.
6 - تمكين النساء والشباب الحزبيين من الوصول إلى المواقع الحزبية القيادية.

المحور الثاني

المنظومة التشريعية والقانونية المتعلقة بالعمل العام

يقصد بمنظومة قوانين العمل العام، مجموع القوانين المتعلقة بممارسة الأحزاب والأفراد لحقوقهم السياسية وهي تَرد هنا في إطار بناء إمكانات التدريب والتطوير عليها وليس بغرض دراستها ذاتها. وهي **قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات، قوانين الاجتماعات العامة، قوانين الإعلام والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية ومبدأ سيادة القانون ومفهوم الفصل بين السلطات ومفاهيم الإصلاح السياسي.** وسيتم استعراضها جميعاً بصورة سريعة ضمن ما يخدم طبيعة هذه الدراسة، وهو إمكانيات التدريب والتطوير على هذه القوانين للحزبيين وللأحزاب السياسية على وجه الخصوص كرافعة وأساس لتطوير البناء السياسي للمجتمع وبناء الخلفية القانونية للحزبيين ومؤيدي الأحزاب السياسية.

قانون الأحزاب السياسية

عُرف العمل الحزبي في الأردن منذ بواكير التأسيس، واستمر إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، حيث عطلت الأحكام العرفية العمل الحزبي المقنن (المستند إلى قانون) مع بقاء الأحزاب تعمل بصورة غير علنية حتى عام 1989، ودخول البلاد مرحلة الانفراج السياسي والديمقراطي في أعقاب الانتخابات النيابية، وما تلاها من صدور الميثاق

الوطني الأردني في حزيران عام 1991. ثم جاء قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 والذي أقر من مجلس النواب وخضع للتعديل المتكرر في كل دورة تقريباً حتى صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 16 لعام 2012، وهو ساري المفعول حتى الآن.

إن الغالبية العظمى من الحزبيين لا تولي هذا القانون الاهتمام الكافي مع أنه يشكل الأساس الذي يقوم عليه الحزب حقوقاً وواجبات، وغالباً ما تترك ذلك للهيئة التأسيسية أو لشخص مفوّض عن الحزب، دون أن يكون هنالك أي اهتمام بالاطلاع ومعرفة الحيثيات التي يحتويها، مما يرتب آثاراً سلبية في أداء الحزبي لمهامه الحزبية التي تمارس دون وعي لحقيقة ما يملكه من حقوق بموجب القانون وحدود عمله السياسي القانوني.

وهنالك جملة من المفاهيم الرئيسة المرتبطة بهذا القانون تُعد أساساً في بناء المعرفة الحزبية القانونية والسياسية للحزبيين، ولا مناص من تطوير مستوى الوعي بها وإدراكها في خضمّ قيام الحزب بدوره السياسي والاجتماعي كما ينبغي وهي:

1- آلية صدور القانون.
2- لجنة شؤون الأحزاب وماهيتها، وكيف تتشكل، وماذا يمكن أن يرد عليها من تحفظات من الحزبيين والأحزاب السياسية.
3- صلاحيات قيادة الحزب بموجب القانون.
4- آلية تشكيل الأحزاب السياسية.
5- السقوف المالية القانونية للحزب وموارده ومصروفاته.
6- الدلالات القانونية لتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية.
7- إجراءات التقاضي داخل الحزب وبين الحزب وسواه.
8- المحظورات التي فرضها القانون أثناء ممارسة النشاط الحزبي.
9- المسؤولية المدنية والجزائية المترتبة على سلوك الحزب والحزبيين.

قانون الانتخاب

يعتبر قانون الانتخاب من أهم القوانين المتعلقة بالعمل العام، ويكاد يكون أهمها جميعاً، باعتباره التشريع الذي يضفي إلى اختيار السلطة التشريعية بما تمتلكه من سلطات هامة في التشريع والرقابة، وما يرتبط بذلك من نفوذ وقدرة سياسية كبيرة تؤثر على الشكل السياسي العام للدولة برمتها.

ولعله في الأردن أكثر القوانين جدلاً نظراً لكثرة قوانين الانتخاب الصادرة وكثرة التعديلات عليها وارتباطها برفض الكثير من القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، خاصة قانون الانتخاب الذي لا زال سارياً وهو ما يعرف بقانون الصوت الواحد، الذي حظي بالكثير من الانتقادات من أوساط متنوعة وواسعة من المجتمع الأردني، نظراً لضبابيته وعدم تمثيله للشرائح الاجتماعية بإنصاف ولتغليبه للطابع العائلي والعشائري في نتائج ما يضفي إليه، ثم طرأ تحسين طفيف عليه بإضافة سبعة وعشرون مقعداً للوطن بنظام القائمة المغلقة. وما زال محل نقاش وخلاف بين مكونات المجتمع الأردني السياسي والاجتماعي والاقتصادي بكل مشاربها. ومثله قانون البلديات لعام 2011 وتعديلاته، وقد أجريت الانتخابات المحلية الأخيرة على أساسه، وأثارت معظم الأوساط السياسية كثيراً من علامات الاستفهام حول الكثير من مواده.

وما يعنينا في هذه الدراسة من هذا القانون التأشير على بعض المواد والمسائل الواردة فيه كمفاهيم أساسية في تطوير بيئة عمل الأحزاب السياسية والحزبيين على وجه الخصوص ومن أهمها:

- نصوص قانون الانتخاب وآلية إصداره.
- مفاهيم انتخابية أساسية.
- شروط الترشيح.

- آليات التسجيل للانتخابات.
- شروط الناخب.
- الدائرة الانتخابية.
- آلية التصويت.
- حقوق المرشح وواجباته.
- حقوق الناخب وواجباته.
- نزاهة الانتخابات وشفافيتها.
- الهيئة المستقلة للانتخاب.
- صلاحيات الهيئة وتشكيلها.
- السلطات التي تمارسها الهيئة المستقلة.
- سير العملية الانتخابية.
- أطراف العملية الانتخابية وصلاحياتهم بموجب القانون.
- التشابه والاختلاف بين الانتخابات النيابية والبلدية.
- كيف يكون القانون ديمقراطياً وإلى أي مدى يمكن قياس ذلك.
- آليات تعديل القانون.

ولا ننسى قانون البلديات لعام 2011 وتعديلاته، حيث أجريت الانتخابات البلدية في عام 2013 على أساسه، والذي شهد الكثير من علامات الاستفهام والتساؤل لدى أوساط أردنية كثيرة.

المواثيق والاتفاقات الدولية

يشكل الاضطراد الكبير في نمو مفهوم العالم كقرية صغيرة بفعل الثورة الهائلة في وسائل الاتصال الحديث وتنامي أهمية حقوق الإنسان وسلطة القانون الدولي، أبرز معالم العصر الحديث. وقد ترتب على ذلك أن معظم القوانين الوطنية ومنها القانون الأردني، أصبحت تنص على أولوية تطبيق ما ورد في المعاهدات الدولية على نصوصها الوطنية.

إن الأحزاب السياسية باعتبارها الحامل الرئيسي للفعل السياسي، هي الأكثر التصاقاً بهذه المفاهيم الحقوقية لما تشكله من حيز في تكوينها وبرامجها، وإن جملة من القوانين الدولية والمواثيق والإعلانات العالمية لا بد منها في التكوين الأولي للحزبيين باعتبارها أساساً يزيد من فاعلية وقدرة المؤيدين، وتواؤم البرامج الحزبية مع معطيات ومتطلبات العمل الديمقراطي الصحيح، والذي تعد هذه الإعلانات والمبادئ جزءاً لا يتجزأ منه. ومن أهم ما يمكن أن يطلع عليه الحزبيون بصورة مفصلة ومنهجية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المعاهدات الدولية الخاصة بالشباب.
- المعاهدات والإعلانات الدولية الخاصة بالمرأة وخاصة اتفاقية سيداو.
- المعاهدات الدولية المتعلقة بمعتقلي الرأي والسجون.
- المعاهدات الدولية المتعلقة بضمانات التقاضي العادل.

ومن الجدير ذكره، أن الوعي الحقوقي والخلفية القانونية للحزبيين، عامل هام وبارز في خلق حياة حزبية وسياسية مبنية على معرفة ضرورية وأساسية، مما يساهم بشكل فاعل في خلق بنية وعي سياسي عام وممارسة حزبية ذات أثر في المجتمع الديمقراطي.

قوانين الإعلام

يعد الإعلام الأداة التفاعلية الأبرز في نشر الوعي الحزبي والسياسي وإيصال البرامج السياسية ونقدها والإضافة عليها، وهو العامل الأكثر تاثيراً في وصول هذه البرامج إلى الشرائح الاجتماعية كافة. كما ويلعب

دوراً هاماً في صياغة العلاقات الحزبية والسياسية على نحو حي، وايصال الأفكار والطروحات الحزبية وإثراءها وإجراء النقاشات العامة حولها.

كما أن وظائف الحزب السياسي الأساسية كالتنظيم والحشد والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، لا يمكن أن تتم بصورة مؤثرة في المجتمع دون إسناد إعلامي لها. ولذلك يغدو الإعلام مادة أساسية من مواد التدريب الحزبي الأساسي، إذ لا بد من امتلاك الحزبيين لأساسيات التعامل والمعرفة الإعلامية ليتسنى لهم استخدام هذه الوسائل الإعلامية الهامة بما يخدم سياسة أحزابهم وبرامجها على نحو علمي ومعرفي متين.

ومن أهم هذه القوانين الإعلامية:

- قانون المطبوعات والنشر والذي يتيح التعرف عليه معرفة مديات الحرية في التعبير وإمكانات الحزب في الحراك ضمنها بل ونقدها ووضع البدائل واقتراح التعديلات عليها.
- قانون الإعلام المرئي والمسموع.
- قانون نقابة الصحفيين الأردنيين.
- قانون الحصول على المعلومات.

وهذه القوانين الإعلامية الأساسية تشكل مادة أساسية من المعرفة الحزبية والتي تشكل عاملاً من عوامل ضعف الأداء الذي تعاني منه الأحزاب السياسية الأردنية ومنتسبيها.

قانون الاجتماعات العامة

يعتبر قانون الاجتماعات العامة من أكثر القوانين مساساً وتماساً مع عمل الأحزاب السياسية خاصة. كما أنه القانون الذي ينظم قيام المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات العامة ومظاهر الاحتجاج والتجمهر

والتي تعتبر أدوات الحزب الرئيسية في التعبير عن مواقفه وآراءه من كافة القضايا المطروحة في المجتمع.

ويتضمن هذا القانون الكثير من المسائل التي لا بد من معرفتها والتعامل معها مثل:

- صلاحيات الحاكم الإداري فيما يخص الاحتجاجات والمسيرات.
- آليات تنظيم المسيرات والاحتجاجات المختلفة.
- مديات الحرية التي يملكها المجتمعون بموجب هذا القانون.
- درجة تواؤم هذا القانون مع المفاهيم الديمقراطية وضمانات الحريات العامة في التعبير وإبداء الرأي.

الدولة المدنية وسيادة القانون (دولة القانون والمؤسسات)

على الرغم من أن هذا المفهوم القانوني والسياسي ليس مشروعاً كقانون بالمعنى الفني، إلا أنه يمثل أحد أبرز المبادىء التي تقوم عليها الديمقراطيات الحديثة، وأحد أهم أركان قيام الدولة الديمقراطية.

يقصد بدولة القانون، الكيان السياسي الكلي المستند إلى سلطة الدولة المستمدة من القانون والقانون فقط. ويتمتع المواطنون في دولة القانون بالحريات المدنية قانونياً ولا يمكن تصور حرية أو ديمقراطية في دولة لا يحكمها القانون.

ويرتبط بهذا المبدأ الكثير من المبادئ والمفاهيم الأساسية في العمل السياسي، والتي تشكل معرفة سياسية وقانونية أساسية لأي فاعل في العمل العام، وخاصة لمنتسبي الأحزاب السياسية الذين تنتشر أحزابهم في حراكها المجتمعي لتحقيق أهم مبدأ في الدولة وهو مدنيتها وخضوعها للقانون كضمان أساسي لممارسة الناس والمؤسسات حقوقهم السياسية

والمدنية والاقتصادية وغيرها بضمانات قانونية تحمي كل سلوكياتهم الإنسانية كمواطنين في الدولة وكجزء أساسي من مكوناتها.

ويمكن الانتباه إلى جملة من المعطيات عند الحديث عن دولة القانون والمؤسسات لعل أبرزها:

- الدستور ودلالة النصوص السيادية المتعلقة بممارسة الحريات والحقوق المختلفة المتضمنة فيه.
- درجة الوضوح والتحديد والتسلسل في القوانين.
- مبدأ التناسب في أفعال الدولة وإلى أي مدى تحمي هذه الأفعال ممارسة الحقوق للمواطنين.
- وضوح مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ومدى قدرتها على ضبط التوازن في سلوكها وأدائها لصالح خدمة المجتمع المدني.
- إلى أي درجة يكون المجتمع المدني شريكاً مقارباً أو مساوياً للدولة وهو الأمر الذي يزيد من الحريات وهوامشها لدى مجتمع تلك الدولة ويعزز بناءها الديمقراطي والمدني.
- تفعيل الشفافية في سلوك السلطات على أساس قانوني محدد سلفاً.
- إن كل عمليات الإصلاح وبرامج الأحزاب السياسية تسعى في نهاية المطاف إلى تحقيق قيام دولة القانون والمؤسسات كمتطلب نهائي يحقق فيه الإصلاح على كل الصعد، ويحد بتبنيه وقيامه من تسلط السلطة بأي شكل من الأشكال على مقدرات وسلوك المجتمع دون أسباب معقولة يكفلها القانون أيضاً.

المحور الثالث

العلاقات الحزبية المدنية

يرمي هذا المحور إلى تسليط الضوء على العلاقات الحزبية المدنية والتي يقصد بها السلوكيات الحزبية المرتبطة بالأحزاب الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات المتعلقة بالوصول إلى البرلمان والمشاركة الانتخابية. وسيتضمن هذا المحور الحديث في علاقة الأحزاب بالبرلمان والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والحملات الانتخابية والاتصال الجماهيري ومهارات إدارة الإعلام كمفردة من مفردات العمل الحزبي وبناء التحالفات السياسية والاجتماعية، وانخراط الأحزاب ضمن برامج تعبر عن الواقع الاجتماعي والتنموي والسياسي للمجتمع وإمكانات التفاعل والبناءات المشتركة مع الآخر (الأحزاب السياسية أو منظمات أو مؤسسات سياسية أو اجتماعية) داخل الدولة. وكل ذلك سيكون في سياق مختصر يركز على عوامل أساسية يراد لها أن تتطور وتزداد المعرفة بها لدى الأحزاب السياسية ومنتسبيها سواء على المستوى السلوكي أو مستوى اكتساب المهارات المعرفية والعملية.

الأحزاب السياسية والبرلمان

يشكل البرلمان جزءاً هاماً من طموح الأحزاب السياسية المشروع، نظراً لأن وصول مرشحي الحزب إلى البرلمان سيمثل البوابة التي يقوم الحزب من خلالها بتنفيذ برامجه وتصوراته على مستوى الدولة، خاصة أن الأمر مرتبط بالسلطة التشريعية ذات الاختصاص التشريعي والرقابي

الهام. وكذلك كون البرلمان الطريق الأوضح للوصول إلى الحكومة من خلال الحكومات البرلمانية التي تشكل عادةً من الأحزاب السياسية التي فازت بمقاعد البرلمان أو أغلبيته في الدولة الديمقراطية؛ وتشارك الأحزاب السياسية بمرشحيها بهدف الفوز بأحد مقاعد البرلمان أو أكثر؛ وبعد انتهاء العملية الانتخابية، فإن الأحزاب السياسية تنخرط في مجموعة من العمليات داخل البرلمان نفسه بدءاً من بناء أسس لبناء ضوابط العلاقة بين الحزب وممثليه في البرلمان، والقواعد الخاصة بتشكيل الكتل البرلمانية والأغلبية والأقلية وبآلية تشكيل الائتلافات البرلمانية ثم المعارضة وآليات عملها إذا كان الحزب لم يحصل على الأغلبية أو لا يريد المشاركة في تشكيلها، أم سينخرط في تشكيل الحكومة، وهنا سيكون ملزماً بمعرفة أساليب وأسس تشكيل الحكومة وهل هي حكومة أغلبية أم حكومة ائتلافية. أما داخل البرلمان، فلا بد للحزب من معرفة السلوك البرلماني المطلوب في الجلسات والنظام الداخلي للبرلمان وآلية النقاش وطرح الثقة والمناقشات العامة والحضور والغياب والكثير من التفاصيل الفنية والإدارية المتعلقة بأداء النائب الحزبي لمهامه، وسيكون مناطاً بهذا النائب التعرف إلى وسائل وضرورات تشكيل الفريق البرلماني أو الكتلة البرلمانية واللجان البرلمانية ومعرفة وسائل ومهارات إدارة الحوار والنقاش داخله ولجانه وتحديد المصالح البرلمانية ليكون جاهزاً لصياغة مواقف الحزب من مقترحات القوانين والسياسات العامة من خلال اللجان الحزبية المتخصصة وقبل إقرارها من البرلمان.

ومن خلال فعالية أداء البرلمان الأردني، فإنه ما يزال دون الوصول إلى القدرة على تشكيل حكومة برلمانية ذات أغلبية أو حتى حكومة ائتلافية نظراً لغياب التمثيل الحزبي داخل البرلمان ولقلة عدد النواب الحزبيين داخله، ومن هنا تكمن أهمية تطوير علاقة الأحزاب بالبرلمان على أسس تكفل مع مرور الوقت وتعدد التجارب وتراكمها، وصول الأحزاب السياسية

إلى البرلمان لتشكيل الحكومات أو تشكيل المعارضة البرلمانية على أسس صحيحة.

إن ذلك كله يلقي على عاتق الأحزاب ضرورة القيام ببعض الإجراءات الأساسية في أطرها الداخلية للتعامل وفهم الأهمية الفعلية لوصول الحزب السياسي إلى البرلمان، وهذا سيتطلب:

- قيام الأحزاب السياسية بالتحشيد الدائم للضغط من أجل تشريع قانون انتخاب يكفل تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان.
- قيام الأحزاب بجملة نشاطات فكرية حول البرلمان وأهميته وتثقيف الحزبيين بالسلوك البرلماني، بما في ذلك تدريبات عملية يمكن أن ينشأ عنها تجربة برلمانية بديلة أو ما يعرف بالبرلمان الحزبي الذي يمكن أن يتشارك فيه أكثر من حزب سياسي.
- تطوير بيئة الحزب السياسي ليكون قادراً على تقديم مرشحين جدّيين ومؤهّلين للبرلمان من خلال إعداد المرشحين وتدريبهم على الفعاليات البرلمانية قبل الوصول إلى البرلمان.

الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني

نطرح في مسألة العلاقة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة إشكاليات متعددة أهمها؛ طبيعة العلاقة التي تربط الأحزاب بالنقابات، وهل هي علاقة تكامل أم تقاطع، وكيف يمكن بناء علاقات تكاملية بينهما مع الحفاظ على خواصهما الذاتية باعتبار هذه الخصائص لكل منهما جزء لا يتجزء من منظومة تشكيل الدولة الديمقراطية؟

وعلى الرغم من أهمية هذه التساؤلات الأيديولوجية إلا أنه في ضوء هذه الدراسة التي تركز على الطبيعة العملية للسلوك الحزبي والنقابي فإنه

يمكن القول بأن النقابات في الأردن وتحديداً النقابات المهنية، لعبت دوراً أساسياً في حمل مجمل الأحمال السياسية المطلوبة أصلاً من الأحزاب في فترة الأحكام العرفية وجعل منها ساتراً جدياً للعمل الحزبي بصورة أو بأخرى، وهذا وإن كان إيجابياً في مجمله، إلا أنه ساهم في ضمور الفعل الحزبي على الساحة الأردنية لفترة طويلة من الزمن. ومع ذلك فإنه في ضوء المشروعية القانونية التي تحظى بها الأحزاب السياسية الآن، ومع تنامي ظاهرة العمل النقابي والمدني والجماهيري، فإن أي حزب سياسي يريد أن يكون ذا حضور سياسي فلا بد له من حضور كل مستوى نقابي وجماهيري بصورة من الصور، وهذا يستدعي تشبيكاً حقيقياً للمشترك الحزبي النقابي الجماهيري ضمن التقاطعات الإيجابية لنشاط وسلوك كل منها، مع الحفاظ على خصوصية كل منهما أيضاً ودوره الخاص. ويمكن العمل على ذلك ضمن مسارات عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قيام فعاليات مشتركة بين الأحزاب السياسية والنقابات خاصة فيما يخص المسائل المشتركة المتعلقة بالمسائل المطلبية التي يتبناها الحزب وتشكل أساساً في العمل النقابي.
- تطوير بنية النقابات والأحزاب ضمن مفاهيم مشتركة للسيطرة على البيروقراطية.
- تطوير أدوات الرقابة وتدعيم مبادئ الشفافية وهي من المسائل المشتركة بينهما.
- إبراز التوجيهات النقابية داخل الأحزاب للحزبيين النقابيين وإعداد تصورات وخطط متعلقة بهم تدعم وجودهم النقابي المهني وبما يعزّز انتماءاتهم الحزبية.
- إبراز الدور المهني والمدني للتصورات الحزبية ودعم مؤسسات المجتمع المدني في بنيتها من خلال النشاطات المشتركة.

- بلورة مفهوم مشترك للعمل الأهلي والتنمية.
- بناء آليات تكاملية قائمة على المشاركة والتبادل.
- تنمية المهارات الضرورية المشتركة ضمن منهاج يكرس لتعظيم مفاصل التشابه في الأدوار.
- تعزيز الحديث المشترك حول المسائل ذات الطبيعة السياسية العامة.
- الحد من التنافس بين الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وتطوير التعاون والعمل الجماعي.
- إجراء التقييمات المشتركة للبناء عليها فيما بعد.

الحملات الانتخابية

يشكل موضوع الحملات الانتخابية موضوعاً واسعاً قائماً بذاته. ولغايات هذه الدراسة، فإنه يرد في سياقه الحديث عن تلمس الاحتياجات التدريبية للأحزاب السياسية وهي تكاد تكون أحوج ما تكون إلى التدريب والتطوير في هذا المجال. لأنه وإن كان يبدو للوهلة الأولى أن المسألة بحكم معايشتها بديهية من البديهيات، إلا أن هناك تفاصيل فنية كثيرة تغيب عن معظم الأحزاب السياسية ومنتسبيها في حملاتها الانتخابية. وإن تسريع بناء كوادر سياسية حزبية قادرة على العطاء يستلزم فهماً وتدريباً، خاصة في هذه المسألة، نظراً لأهميتها ودورها في إبراز دور الحزب وتأثيره في المجتمع بصورة كاملة وأمام كل شرائحه، وسيتم تناول هذا الموضوع كعناوين رئيسية ما أمكن ذلك تجنباً للأسباب.

ويمكن تقسيم **الحملة الانتخابية** إلى أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتخطيط ويتطلب ذلك التعرف إلى:

- آلية اتخاذ القرارت بالمشاركة في الانتخابات.
- تحديد الهدف من المشاركة ويتضمن ذلك:

- الترويج لأهداف الحزب.
- رفع مستوى الوعي السياسي في الدائرة الانتخابية.
- الترويج لشخص المرشح.
- تنشيط المنظمة الحزبية المحلية وتدريب كوادرها.
- الإعداد لأي انتخابات أخرى كالانتخابات البلدية.

- اختيار المرشح المناسب بحيث يكون هذا الاختيار مستنداً إلى أسس ديمقراطية حقيقية في اختياره، مع مراعاة السلبية الناجمة عن الاختيار العشوائي غير المنظم للمرشح.
- تشكيل فريق إدارة الانتخابات، ويفضل أن يتمتع من يدير ويشارك في إدارة الحملة الانتخابية بمعرفة عميقة بظروف الدائرة الانتخابية. وأن يضم الفريق مسؤولين من الأحياء والقطاعات السكانية المختلفة وممثلين عن المهن المختلفة، وأشخاص لديهم مهارات إعلامية وسياسية وأشخاص لديهم دراية بالشؤون المالية لإدارة الحملة مالياً.
- مهام فريق إدارة الانتخابات، وهي مهام متنوعة وعديدة تتعلق بكل تفاصيل العملية الانتخابية، وتبدأ من إعداد المقر الانتخابي لتنتهي في الإدارة المالية للانتخابات مروراً بواجبات كثيرة متعددة. وتؤكد هذه الدراسة أنها جميعها محل احتياج بالغ في أوساط الأحزاب السياسية الأردنية.
- تنظيم عمل فريق إدارة الانتخابات ومن أهم الأعمال التي يمكن أدائها هو تقييم أداء المرشح في دائرته من خلال عدد من العناصر بمجملها نظراً لاهميتها وهي:
  - مدى وضوح واتساق الرسالة السياسية التي يتبناها المرشح.
  - مدى حجية وإقناع ما يقدمه المرشح في الدائرة الانتخابية والبدائل.

- هل يعي المواطنون ما يطرحه المرشح بشكل واضح.
- مهارات المرشح في الخطابة والحديث في الندوات والمؤتمرات.
- هل يتعامل المرشح مع مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي في الدائرة الانتخابية بالطريقة الملائمة.
- هل يتعامل المرشح مع جمهور الناخبين بالاحترام والتواضع الكافي.
- المظهر العام للمرشح ومدى اتسامه مع البيئة الثقافية والاجتماعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الحملة الانتخابية ويكون الهدف منها هو الحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين في الدائرة. ويتطلب ذلك أن يقوم المرشح أو مدير الحملة الانتخابية بحصر مراكز الثقل الانتخابي وكل ما يتعلق بمواقفها. حيث أن مراكز الثقل الانتخابي موضوع متسع ذو جوانب متعلقة بأدوات قياس مراكز الثقل وكيفية رصدها وآليات التعامل معها، ونذكر هنا فقط أن هذه العملية لا تتم بكفاءة عالية في معظم الحملات الانتخابية في الأردن نظراً لافتقار الأحزاب السياسية إلى كوادر مؤهلة تأهيلاً مناسباً بهذا الخصوص.

ولا بد من الإشارة هنا إلى الأهمية الاستثنائية في الحملة الانتخابية منذ بدئها للخطاب الانتخابي الذي يقدم المرشح على أساسه للناخبين، ووسائل الاتصال والتعبئة المستخدمة في تسويق المرشح، وبرنامجه الانتخابي خاصة الندوات والمؤتمرات واللافتات والمسيرات الانتخابية والملصقات والمنشورات السياسية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التصويت وتتضمن هذه المرحلة التأكد من ذهاب الناخبين المؤيدين للإدلاء بأصواتهم والقيام بدعاية اللحظات الأخيرة وضمان سير عملية التصويت بشكل سلس والتجهيزات المختلفة المرتبطة بيوم التصويت نفسه على الصعيد السياسي واللوجستي أيضاً. وهي تتضمن العشرات من العناوين والإجراءات الضرورية والتي تشكل كل واحدة منها أهمية خاصة في سير العملية الانتخابية على نحو يخدم الحملة الانتخابية ويزيد من فرص فوز المرشح الحزبي.

المرحلة الرابعة: ما بعد الانتخابات وهي مرحلة تقييم الأداء وما يتلوها من إعداد برامج خاصة للمرشح في حال فوزه وإعادة قراءة البيانات الانتخابية وإحصاءات التصويت وكل ما يتطلبه ذلك من جداول وبيانات وترتيبات مرتبطة به.

وفي نهاية هذه النقطة، أشير هنا إلى أن موضوع الحملات الانتخابية وإدارتها وتحديداً من قبل الأحزاب السياسية تشكل معضلة حقيقية نلمسها من خلال العشوائية في الطرح والإدارة عند متابعة الانتخابات التي تجري في الأردن، بحيث يتطلب ذلك تطوير بيئة مهارات المؤيدين والحزبيين بشكل واضح في هذا المجال الذي يحتاج كل عنوان فيه إلى تدريب متكامل، نظراً لاتساعه وأهميته وأهمية النتائج المترتبة على قيامه على أساس علمي صحيح، سواء بالنسبة لنوعية الفرز الانتخابي أو لسير العملية الديمقراطية عموماً والتي تشكل الانتخابات فيها العلاقة الأبرز والأهم.

الاتصال الجماهيري ومهارات إدارة الاعلام

لعل تقنيات العالم الحديث المنظورة والتقدم المذهل الذي حصل في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة أضاف أعباء إضافية على الأحزاب السياسية في أداءها لدورها في كسب ثقة الجمهور والتعامل معه،

بحيث بات لزاماً على أي حزب سياسي يريد أن يسوق ما لديه من أفكار وبرامج أن يكون من خلال كوادره قادراً على التعامل مع الآلة الإعلامية الضخمة التي تملك تأثيراً سحرياً على شرائح المجتمع ومكوناته.

إن مهارات إدارة الإعلام سواء الحرفية منها كامتلاك مقومات التصوير والتعديل والتنزيل خاصة على أجهزة الحاسوب والمواقع الإلكترونية والتعبوية، خاصة فيما يتعلق بآليات وأساليب اختيار ما يوجه للجمهور بأي شكل يكاد يكون علماً قائماً بذاته يتطلب العمل الجدي من الأحزاب السياسية، وأن تمتلك ناصية خاصة في المسائل الأساسية منه واكتساب المهارات الضرورية لكوادرها ومنتسبيها.

ويكاد يكون من البديهي أن امتلاك مهارات الاتصال الفعال ترفع وتضاعف مرات عدة من وتيرة قدرة الحزب السياسي على ايصال برامجه ومرشحيه ومواقفه إلى العامة.

إن مهارات الاتصال الجماهيري وأسس قيام العلاقات الجيدة في التعامل مع الآخر وعوامل كسب الجمهور ومهارات الاتصال الجيد والقدرة على الحشد والاقناع والقدرة على اختيار الوقت الملائم كلها تشكل بعضاً من المهارات الأساسية المرتبطة بأداء الحزب السياسي لدوره في المجتمع بكفاءة عالية، إذا ما كانت كوادره ومنتسبيه قادرة على تطوير مهاراتها بهذه الاتجاهات.

ولا يمكن في ظل الثورة التكنولوجية تصور حزب سياسي جاد دون قدرة وحيوية خاصة لديه في التعامل مع وسائل الحداثة والتطور على الصعيد الإعلامي. وهو ما يجد انعكاسه داخل الطبقات الاجتماعية المتنوعة والتي بدورها تحتاج إلى وسائل خطاب تتناسب مع معطيات وخصائص كل منها بصورة محددة.

بناء التحالفات السياسية والاجتماعية

تشكل التحالفات بالنسبة للأحزاب السياسية سبيلاً مهماً وناجحاً لأجل زيادة نفوذها ودعم مواردها. ودائماً ما تسعى الأحزاب السياسية إلى قيام هذه التحالفات مع الأحزاب الأخرى لتحقيق أهداف مشتركة أو الوصول إلى غايات بعينها أو خلال مرحلة الانتخابات وصولاً إلى البرلمان.

ونقصد بالتحالف هنا الاتفاق المؤقت بين حزبين أو أكثر من أجل الحصول على نفوذ أكثر وأعظم من الجماعات أو الأحزاب المنفردة، مع اعتبار أنه يمكن أن يكون هنالك تآلف بين حزب سياسي ومنظمة مدنية في بعض الحالات.

إن جملة من الأسئلة المتعلقة ببناء التحالفات يمكن أن تكون مؤشراً على أهم المهارات والمعارف الضرورية لمعرفتها في بناء هذه التحالفات من قبل:

- ما هو التحالف؟
- لماذا يبنى التحالف؟
- أشكال التحالفات؟
- آثار التحالفات الإيجابية والسلبية؟
- التحديات التي تواجه التحالفات؟
- ديمومة التحالفات؟
- جوهر أو موضوع التحالف (أسباب التحالفات)؟
- آليات وأساليب استخدام التحالف وتوزيع أدواره بين المتحالفين؟
- طبيعة التحالف وهنا نتحدث عن التحالفات بين الأحزاب السياسية فيما بينها وعن التحالف بين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية؟
- التحديات التي تواجه التحالفات السياسية؟

إن جميع هذه الأسئلة بما تستوجبه من إجابات وتفاصيل فنية دقيقة تشكل الحكم على التحالفات السياسية ومدى نجاحها، خاصة وإن التحالفات القوية والمتماسكة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نتائج مميزة على الصعيد السياسي، وإذا كانت واضحة المعالم وقائمة على وعي مشترك وإيمان عميق من أطرافها بها. ولعلها تحمل في معظمها مهارات فنية ومعرفية وسلوكية لا يمكن بناء تحالفات جادة دون وعيها ومعرفتها بشكل دقيق ومميز وصولاً إلى بناء تحالف يعتمد أسساً ثابتة في بناءها وأساليب واعية مستندة إلى وقائع موضوعية وصحيحة.

الانخراط في البرامج الواقعية

لعل أبرز ما يواجه الأحزاب السياسية العزوف عن المشاركة فيها بكثافة من مشكلات تتعلق بالتواصل المجتمعي هي البرامج ذات المضمون الأيديولوجي العقائدي الصرف وهو المستند إلى ثوابت لا تقبل الحوار أو المناقشة أو حتى الإشارة من قبل الآخرين.

وينسحب تأثير هذه الأيديولوجيات غالباً على جمود في النظرة إلى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، بحيث تكون الأحكام المسبقة المستندة إلى المبادئ الثابتة قد صدرت بحقها تقييماً وتصوراً، وهو الأمر الذي لا يتماشى مع الرؤية الواقعية والموضوعية لما هو عليه واقع المجتمع فعلياً، بحيث تغدو هذه الطروحات الأيديولوجية إما متطرفة أو حالمة، وفي الحالتين تكون سبباً في عزوف المجتمع وأطيافه عن التواصل مع العمل الحزبي بصورة إيجابية.

إن بعض العناوين قد تسعف هذه الأحزاب في التخفيف من الأيديولوجي لصالح الواقعي دون إهمال الالتزام بالمبادئ الرئيسة خاصة بالنسبة للحزبيين الذين عادة ما يملكون بواسطة بعض الطروحات الواقعية مرونة أكثر وأريحية أوسع في التعامل مع شرائح المجتمع ولعل أهم هذه العناوين:

- قبول الآخر بحيث يفضي تعزيز هذا المفهوم إلى التصدي لفكرة امتلاك الحقيقة الكلية التي تسيطر على سلوك الأحزاب الأيديولوجية.
- تطوير مهارات الحوار تبادلية الطرح السياسي.
- تلمس الحقائق الموضوعية على أرض الواقع من قبل الأحزاب.
- طرح برامج ذات أبعاد تنموية واقتصادية لديها علاقة مباشرة بالمشكلات التي تواجه المجتمع.
- تطوير قدرة الكوادر الحزبية والحزبيين على الانخراط في الوسط الاجتماعي وتلمس احتياجاته الحياتية.

إن طبيعة الواقع السياسي الذي تعيشه البلدان العربية على وجه الخصوص والأردن منها لا يتناسب مع الطروحات ذات الطابع الأيديولوجي والعقائدي الصارم وإن ضرورات الانتقال الديمقراطي تتطلب إطاراً واسعاً ومرناً في مستوى الطرح السياسي الذي تتبناه الأحزاب السياسية والذي يجب أن ينعكس تدريباً وتثقيفاً على كوادرها ومنتسبيها باعتباره من الوسائل الفعالة في خلق فرص بناء أحزاب قوية وذات حضور نحو تطوير الأداء الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة.

الخلاصة

على الرغم من الصعوبات التي تمر بها الأحزاب السياسية الأردنية ذاتياً وموضوعياً ومن انحسار دورها عن المأمول منها في إثراء الحياة السياسية الأردنية وقدرتها المتواضعة على الحشد وطرح البرامج السياسية وتواضع حجم تعامل المجتمع بقطاعاته كافةً، خاصة قطاعات الشباب والمرأة، إلا أن الأحزاب السياسية، تبقى الوحدة السياسية الأساسية التي يمكن أن تنهض بعملية التحول الديمقراطي في المجتمع الأردني نحو قيام الدولة الديمقراطية المدنية كمطلب جوهري وجذري في بنية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي ينشدها المجتمع.

وقد حاولت هذه الدراسة التأشير على جوانب هامة في تكون وصيرورة العمل الحزبي، وصولاً إلى محاولة تحديد مكامن القصور التي يمكن تطويرها في الأحزاب السياسية من خلال التأشير على مفاهيم أساسية في العمل السياسي والقانوني والديمقراطي تشكل الوعاء المعرفي الأساسي في تكوين شخصية الحزبي، وتؤهله ليكون قادراً على ولوج العمل الحزبي وتطوير أداءه السياسي على كل المستويات المتعلقة بالحزب السياسي دوراً وفاعلية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات المتعلقة بعناوين رئيسة للموضوعات التي يمكن أن يشكل تدريب الحزبيين عليها وإكسابهم مهارات مكوناتها وتطوير إمكانات تفعيلها في عمل الأحزاب السياسية وأساليب أداءها بشكل يفضي إلى أداء مميز للأحزاب السياسية، وينهض بدورها لتكون أداة فاعلة في تسريع وإنجاز التحولات الديمقراطية التي ينشدها المجتمع بكفاءة وتميز واقتدار. ويمكن إدراج هذه العناوين كالاتي:

- بناء مهارات الاتصال الجماهيري.
- قبول الآخر ونبذ العنف والتعايش مع الاختلاف.
- بناء الخلفية القانونية للنشطاء الحزبيين. (قوانين الأحزاب والانتخابات البرلمانية والبلدية والإعلام والاجتماعات)
- بناء برامج تمكين الشباب والمرأة داخل الأحزاب.
- التنظيم والحشد ومهارات العمل السياسي المنظم.
- استخدام الإعلام بصوره المختلفة.
- بناء التحالفات السياسية والمدنية.
- الحملات الانتخابية.
- قواعد وأسس حقوق الإنسان.
- الأنظمة الداخلية وآليات تطويرها. (إمكانية بناء مشتركات أساسية بين الأحزاب)
- تطوير دوائر الاختصاص داخل الأحزاب السياسية.
- معايير العمل السياسي الواقعي. (آليات بناء البرامج الواقعية)
- مفاهيم إصلاحية. الديمقراطية، الشفافية، الإصلاح، العمل الجماعي.
- آليات العمل البرلماني.
- مؤسسات المجتمع المدني وتقنيات التشبيك.

Konrad Adenauer Stiftung

Project Office
23, Ismaeel Haqqi Abdoh St. - Sweifieh
P.O. Box 831025
11183 Amman / Jordan
Tel: +962-6-59 29 777 ext. 203
Fax: +962-6-59 33 087
Email: *info.jordan@kas.de*

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

Amman Office
7, Haifa St. Jabal El-Husein,
Amman (11121)
P.O Box: 213566
Tel: +962–6–5633080
Fax: +962-6–5674868
Email:*amman@alqudscenter.org*

Beirut Office
Hamra St. Mizan Bldg
PoBox: 113-6684
Tel: +961-1-750282
Fax: +961-1-750281
Email:*beirut@alqudscenter.org*
Website: *www.alqudscenter.org*